

التقارير الطوعية لمتابعة تنفيذ أهداف
التنمية المستدامة في البلدان العربية
(عروض تقديمية من المتدربين)



الاستعراضات
الوطنية
الطوعية

دليل
لإعداد

نسخة 2019

شعبة التنمية المستدامة
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الأمم المتحدة



المبادئ التوجيهية بشأن تقديم التقارير الطوعية الوطنية

المصدر:

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/180612019_VNR_Handbook_Ar_WEB.pdf

أولاً – مقدمة

■ تشكّل الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حجر الزاوية لجهود متابعة الخطة وأطر مراجعتها، التي تُتَوَجَّج بتقديم تقرير قُطري وعَرَضٍ حول ما آلت إليه من نتائج في المنتدى المذكور. ولعلّ تلك الاستعراضات تعطي أفضل ثمارها عندما تتّبع آليات مراجعة شاملة ومعمّقة، وتخلص إلى دروس عملية وحلول ملموسة، فيما تعقبها خطوات عملية وتعاونية تدفع باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

■ تسعى المبادئ التوجيهية المشتركة لتقديم التقارير إلى تدعيم جهود الدول الأعضاء عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وقد خضعت تلك المبادئ للتحديث في كانون الأول/ديسمبر 2017 لتعكس الدروس المستخلصة خلال العامين المتعاقبين بعد أن كان الأمين العام قد أعدّها في المقام الأول في كانون الأول/ديسمبر 2015. تضع المبادئ التوجيهية إطاراً عاماً لبعض القواسم المشتركة بين التقارير، مانحةً البلدان شيئاً من المرونة كي تعدّلها وفق ما تقتضيه ظروفها الخاصة.

■ تجدر الإشارة إلى أنّ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أصدرت في العام 2017 مبادئ توجيهية لإعداد التقارير الوطنية حول أهداف التنمية المستدامة، بهدف مساعدة فريق الأمم المتحدة في كلّ بلد على توفير دعم متّسق للاستعراضات على المستوى الوطني. وتتضمّن المبادئ الصادرة عن تلك المجموعة دراسات حالة والأدوات التي يصلح استخدامها لإعداد التقارير الوطنية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واستكمال مبادئ الأمين العام المعمول بها حالياً.

ثانياً – المبادئ التوجيهية

- حدّدت الدول الأعضاء في الفقرة 74 من خطة العام 2030 جملة مبادئ لتوجيه عملية المتابعة والاستعراض على جميع المستويات. لذلك، من الأهمية بمكان مراعاة تلك المبادئ عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية:

(أ) ستكون طوعية، تمسك بزمامها البلدان وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، وستحترم الهامش السياساتي والأولويات. ولما كانت السيطرة الوطنية على زمام الأمور عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، فإن حصيلة العمليات المنفذة على الصعيد الوطني ستشكل الركيزة التي تسند عمليات الاستعراض على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ما دام الاستعراض العالمي سيرتكز على مصادر البيانات الرسمية الوطنية في المقام الأول.

(ب) سترصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات العالمية، بما يشمل وسائل التنفيذ، في البلدان كافةً وعلى نحوٍ يحترم طابعها العالمي المتكامل المترابط ويراعي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

(ج) سيكون تَوَجُّهها أطول أجلاً، وستحدِّد الإنجازات والتحديات والثغرات وعوامل النجاح الحاسمة، وستساعد البلدان في اتخاذ خيارات سياساتية مستنيرة. وستساعد في تعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة، وستقدم الدعم لتحديد الحلول وأفضل الممارسات، وستعزز عنصري التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة الإنمائية الدولية.

(د) ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ.

(هـ) سيكون محورها الناس، وستراعي الاعتبارات الجنسانية، وستحترم حقوق الإنسان، وستركز بوجه خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتخلّفاً عن الركب.

(و) ستستند إلى الأطر والعمليات القائمة، حيثما وُجدت، وستتفادى الازدواجية وتراعي الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويات الوطنية. وستتطور مع مرور الوقت، أخذة في الحسبان القضايا الناشئة والمنهجيات الجديدة، وستخفف إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ الملقى على عاتق الإدارات الوطنية.

(ز) ستتوخى الدقة وتستند إلى الأدلة وتسترشد بتقييمات وبيانات قُطرية رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.

- (ح) ستقتضي تعزيز الدعم الموجه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نُظم البيانات وبرامج التقييم الوطنية، لا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل.
- (ط) ستستفيد من تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

ثالثاً – تصميم التقرير المعدّ لأغراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى ومحتواه

■ يُطلب من البلدان أن تراعي القواعد التالية عند إعداد تقاريرها، ما يعزّز عامل اتّساقها وإمكانية مقارنتها. هذا فضلاً عن أنّ ذلك يفيد عملية المراجعة ويخرج بخلاصات نابذة من عملية التنفيذ.

1. البيان الافتتاحي. يُبرز البيان الافتتاحي الذي يتلوه رئيس الدولة أو الحكومة أو الوزير أو أي مسؤول حكومي رفيع المستوى التقدّم المُحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت الراهن، وكيفية استجابة الحكومة لطبيعة التحولات الطارئة على خطة التنمية لعام 2030 إن من خلال خططها التنموية الوطنية، أو استراتيجياتها، أو أيّ وثائق أخرى ذات صلة.

2. النقاط البارزة: وهي خلاصة من صفحة إلى صفحتين تسلط الضوء على الآتي:

- استعراض العملية.
- مدى التقدم المُحرَز على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- طريقة تجاوب الحكومة مع طبيعة الأهداف المتكاملة وغير القابلة للتجزئة، ومع مبدأ عدم إهمال أحد.
- مثلين أو ثلاثة أمثلة عن: الممارسات السليمة والدروس المستخلصة والتحديات الماثلة أمام البلد الذي يهّمه أن يعرف كيف واجهتها بلدان أخرى.
- مجالين أو ثلاثة مجالات يحتاج فيها البلد إلى الدعم على صُعد الإدارة المالية، وبناء القدرات، والتكنولوجيا، وعقد الشراكات، وسواها.

3. مقدّمة: تشرح السياق العام للاستعراض وأهدافه، وتتناول بإيجاز الملامح الرئيسية لظروف البلد في ما يتعلّق بخطة العام 2030 ، ودورة الاستعراض الوطني، ومدى استخدام التقارير الوطنية المتداولة وكيفية استخدامها. تبين أيضاً كيفية ترجمة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في هندسة السياسات، والأدوات التي تستعين بها السياسات لتحقيق هذا التكامل، وكذلك أوجه الترابط مع الاتفاقيات الدولية الأخرى مثل خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سينداي للحدّ من مخاطر الكوارث، إلخ.

4. منهجية العمل وعملية التحضير للاستعراض: يتناول هذا القسم منهجية العمل المعتمدة لإنجاز الاستعراض، بما فيها نطاقه وعمقه وقيوده، وكيفية الاستفادة من مبادئ المتابعة والاستعراض المستمدة من خطة العام 2030 ، بما في ذلك الفقرة 74 . يجوز أيضاً أن يتضمن معلومات عن الأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني، مبيّناً مثلاً طرق مساهمة مختلف المستويات والقطاعات الحكومية في هذا الاستعراض، ومدى اعتماد مقاربة إشراك الحكومة بكامل مؤسساتها في هذا المسار، وكيفية تطبيقها؛ ومدى مشاركة الهيئات البرلمانية.

مدى مساهمة مؤسسات الرقابة/التقييم الوطنية، والآليات المعتمدة لإشراك الجهات المعنية من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال، ومدى إشراك فريق الأمم المتحدة في كل بلد في تلك العملية، عند الإمكان. يتناول هذا القسم أيضاً مسار النقاش الذي دار على المستوى الوطني حول التقرير الوطني المقرر عرضه في المنتدى السياسي، والجهات التي شاركت فيه.

5. السياسات والبيئة التمكينية:

(أ) توليد شعور بامتلاك أهداف التنمية المستدامة: يتحدّث الاستعراض بشكل عام عن الجهود المبذولة تجاه سائر الجهات المعنية، كالحكومات الوطنية والمحلية، والهيئات التشريعية، والجمهور العريض، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لإطلاعها على مجريات تنفيذ واستعراض خطة العام 2030 ، بأهدافها ومقاصدها، وإشراكها في هذا المسار. وقد يتطرق الاستعراض إلى سُبُل إشراك مختلف الفئات، لا سيما النساء والشباب منها، وكيفية تيسير جهود إشراك المواطنين مباشرة.

(ب) إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية: يشير الاستعراض إلى المبادرات الجديدة التي أطلقها البلد من أجل تعديل أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها بما يتوافق مع ظروفه المحلية، والمضي قدماً بتنفيذها، بما في ذلك التحقق من مدى اتساق السياسات وحُسن ترابطها.

يجوز أيضاً أن يتطرق إلى الجهود المحلية المبذولة لإدراج تلك الأهداف ضمن تشريعات البلد وسياساته وخطته وبرامجه، بما فيها استراتيجية التنمية المستدامة، عند توافرها. لذلك، يُطلب من الدول أن تحدّد التحديات والصعوبات الأساسية التي تواجهها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ككل، بشكل دقيق. وتكون مدعوة، حتى في ظلّ البيانات الناقصة، أن تجري عند الإمكان تحليلاً لأسباب التحديات الناشئة عن تنفيذ تلك الأهداف، والسُّبل الممكنة للمضي قدماً بتنفيذها، بما فيها تلك المتعلقة بدور مختلف الجهات الفاعلة. وفي هذا السياق، قد تفكّر البلدان في الرجوع إلى أبرز الجهود التي قامت بها بعض السلطات المحلية والجهات غير التابعة للدولة لتنفيذ الأهداف، ودور مواضع التفاعل بين العلوم والسياسات، والشراكات.

(ج) تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة: يشرح الاستعراض كيفية تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، فضلاً عن آلية تصميم سياسات التنمية المستدامة وتطبيقها على نحوٍ يعكس هذا التكامل. قد يتضمن أيضاً تحليلاً للتقدم الحاصل والمبادرات المتعلقة بموضوع نقاشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى لتلك السنة.

(د) مبدأ عدم إهمال أحد: يقيّم الاستعراض أيضاً مدى النجاح في تعميم هذا المبدأ ضمن سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، قد يشرح الاستعراض بالتفصيل آلية تحديد الفئات الضعيفة، بما في ذلك من خلال تحسين مستوى جمع البيانات وتصنيفها، وكذلك السياسات والبرامج التي وضعت قيد التطبيق لتلبية احتياجات تلك الفئات ودعم المساعي الآيلة لتمكينها. لذلك، لا بد من الاهتمام بنوع خاص بسُبل تمكين النساء والفتيات في إطار الجهود المحلية.

(هـ) الآليات المؤسسية: يقدم الاستعراض معلومات عن التعديلات التي قد يحدثها أي بلد في إطاره المؤسسي على ضوء خطة العام 2030 ، مبيّناً كيف يُصار إلى مراعاة آراء مختلف الوزارات والوكالات والمستويات الحكومية والجهات المعنية غير الحكومية، وكاشفاً عن الآلية (الآليات) المؤسسية المسؤولة عن حُسن التنسيق والتكامل لأغراض خطة العام 2030 . يمكن أن يُبرز الاستعراض الجهود الرامية إلى استنهاض المؤسسات حول أهداف التنمية المستدامة، وتحسين طريقة عملها، وحضّها على التغيير لوضع سياسات متّسقة بين مختلف القطاعات. قد يتضمّن أيضاً معلومات عن طريقة توزيع المسؤوليات بين مختلف المستويات الحكومية (الوطنية ودون الوطنية والمحلية) لتنفيذ خطة العام 2030 ومراجعتها بشكل متناسق.

يُستحسن إبراز الخطوات التي يتبعها البلد لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الخطط التي يمكن أن يعتمد عليها لإجراء الاستعراض الوطني الطوعي، والتي تأخذ بعين الاعتبار تقديم الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، عند الإمكان. وتشمل تلك الخطوات إعداد التقارير الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بدعمٍ من فريق الأمم المتحدة في البلد المعني، حيثما يُتاح ذلك.

(و) المسائل الهيكلية: يُطلَب من البلدان رفع تقاريرها حول المشاكل الجوهرية أو العوائق التي اصطدمت بها، بما في ذلك العواقب الخارجية التي قد تترتب على سياساتها المحلية. وفي المقابل، تسلط الضوء على السياسات التحوّلية والأدوات والتغيّرات التي أحدثتها في مؤسساتها من أجل مواجهة تلك المشاكل أو العوائق.

6. التقدّم المحرز على مستوى الأهداف والمقاصد:

■ تكون البلدان مدعوة لتقديم معلومات موجزة عن التقدّم المحرز في جميع أهداف التنمية المستدامة ووضعها الراهن. لذلك، حريٌّ بها أن تتحدّث عن الصعوبات الأساسية التي واجهتها عند تحقيق تلك الأهداف وسُبل مواجهتها، مع الإشارة، عند الاقتضاء، إلى البيانات الواردة في ملحق الإحصاءات. ويستطلع الاستعراض مدى تحديد خط الأساس لتلك الأهداف، وفي حال عدم تحديده، يشرح العوائق المتبقية التي تحول دون ذلك. كذلك يُطلَب من البلدان مراجعة الأهداف الـ 17 كلها، في ظلّ إمكانية التوسّع في البعض منها، مثلاً، من أجل إبراز السياسات المبتكرة الرامية إلى تحقيق الأهداف، أو تقديم بعض الأمثلة التي قد تكون مفيدةً لتحديد الأقران وفي السياق الدولي.

■ قد يركّز البحث في الأهداف على الاتجاهات السائدة والنجاحات والتحديات والمشاكل الناشئة والدروس المستخلصة، شارحاً التدابير المتخذة لسدّ الثغرات القائمة ومواجهة التحديات. وقد يساعد في تحديد الثغرات والحلول والممارسات السليمة والمجالات التي هي بحاجة إلى المشورة والدعم. يجوز أن يتوقف الاستعراض عند المؤشرات العالمية المتفق عليها لأهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة بها، علماً أنّ البلدان قد ترتئي أيضاً استكمالها بمؤشرات وطنية وإقليمية تشير إليها. أما في الحالات التي يقبل فيها البلد على إجراء استعراضه الوطني الطوعي الثاني واللاحق، فيجدر به أن يضمّنّه التقدم الذي أحرزه منذ الاستعراض السابق.

7. آليات التنفيذ: انطلاقاً من التحديات والاتجاهات المبينة أعلاه، يناقش الاستعراض سُبُل تعزيز آليات التنفيذ، والصعوبات التي تواجهها هذه العملية، والموارد الإضافية المطلوبة لتنفيذ خطة العام 2030 ، إن من حيث التمويل أو بناء القدرات أو البيانات اللازمة أو التكنولوجيا أو الشراكات. ويشير الاستعراض إلى كيفية مواءمة النُظُم المالية وتوزيع الموارد مع الجهود الداعمة لتحقيق خطة العام 2030 ، علماً أنّ الحديث عن حشد الموارد المحلية قد يشمل مساهمة القطاع الخاص. وهنا أيضاً، يُطلب من البلدان أن تتطرق في استعراضها إلى التكنولوجيا، وتحدد احتياجاتها الفعلية على صعيد بناء القدرات والبيانات، فضلاً عن مساهمة الشراكات المعقودة مع عدة جهات معنية.

8. الخطوات المقبلة: انطلاقاً من نتائج الاستعراض، يُتاح للبلد أن يوجز الخطوات التي يعتزم اتخاذها من أجل الدفع باتجاه تنفيذ خطة العام 2030، مبيّناً أيضاً كيف ينوي إبقاء الأهداف قيد المراجعة على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك نشر الاستعراضات وما تؤول إليه من نتائج.

9. خاتمة. قد يقدّم هذا القسم ملخصاً عن التحليل والنتائج والانعكاسات المترتبة على السياسات، متطرقاً إلى بعض المسائل المستجدة و/أو المطروحة حديثاً التي ألمح إليها الاستعراض. أخيراً، قد يتحدث البلد عن الدروس التي استخلصها من عملية الاستعراض، وكيف يستفيد منها عند إجراء الاستعراضات المستقبلية، وعن الدعم الذي يلزمه للتحضير لها.

9. الملحقات: قد تضيف البلدان ملحقاً يحتوي على بعض البيانات، مستخدمةً المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المؤشرات ذات الأولوية المحددة على الصعيدين الإقليمي والوطني، عند الاقتضاء. وتحدد إذا كانت إحصاءاتها مستمدة من منظومة الإحصاءات الوطنية، كاشفةً عن الثغرات الرئيسية الملحوظة في الإحصاءات الرسمية المتداولة حول المؤشرات. قد ترتئي البلدان أيضاً إدراج ملحقات إضافية تستعرض فيها أفضل الممارسات و/أو السياسات والاستراتيجيات التي حققت تقدماً على صعيد تنفيذ خطة العام 2030، فضلاً عن التعليقات والملاحظات الواردة من الجهات المعنية حول التقرير.

رابعاً – تقديم العروض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

■ تبعاً لطرائق العمل الراهنة، ونظراً لضيق الوقت المتاح من أجل تقديم العروض في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، قد ترغب البلدان بالتالي في درس جملة خيارات على الشكل الآتي:

- استخدام مقاطع فيديو، وصيغة «الإنفوغرافيك» وعرض البيانات بـ مواد بصرية لإيصال المعلومات المعقدة كالصلات القائمة والأولويات ضمن فترة زمنية قصيرة للغاية؛

- توفير مساحة للجهات المعنية، كهيئات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، لتبادل آرائها حول التقدّم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

- العمل مسبقاً وبشكل غير رسمي مع بلدان أخرى قدّمت عروضاً لمقارنة

- آليات الاستعراض ونتائجه.

■ قد تودّ البلدان أيضاً أن تدرس أفضل السُّبل لاستغلال الوقت المتاح لها بين الاجتماعات الرسمية المعقودة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، من أجل مواصلة الحديث عن الدروس المستمدّة من عملية الاستعراض.

قائمة مرجعية بالأعمال التحضيرية

للاستعراض الوطني الطوعي

1. أعمال التحضير والتنظيم الأولية:

- رفع كتاب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإبلاغه بقرار إجراء استعراض وطني طوعي.
- توزيع المسؤوليات المتعلقة بتنسيق الاستعراض، والتحضير له.
- تقدير الموارد اللازمة، وتحديدّها.
- النظر في نطاق الاستعراض.
- وضع خطة عمل/خارطة طريق تحدّد المنجزات بالتوافق مع المهل النهائية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى (كتقديم الرسائل الرئيسية والتقرير المتعلق بالاستعراض).

- رسم خريطة الجهات الفاعلة الوطنية (كالبرلمان، والوزارات المختصة، والمكتب الإحصائي الوطني، والمسؤولين الحكوميين المحليين، والجهات المعنية).
- إعداد مسودة الاستعراض وتحديد الرسائل الأساسية.
- توزيع مهام جمع المعلومات والبيانات، بما يعني ذلك الاستناد إلى الوثائق الوطنية المتداولة والتقارير المتعلقة بالاستعراضات السابقة.

2. إشراك الجهات المعنية:

- الاتصال بالإدارات الحكومية (الوزارات المختصة) والوكالات ذات الصلة، مع تحديد التفاصيل الأساسية، كتلك المتعلقة مثلاً بالاستعراض، والمعلومات والبيانات المطلوبة، وتعيين مسؤول اتصال.
- وضع خطة لإشراك الجهات المعنية تحدّد أبرز تلك الجهات وسُبل إشراكها (مع إمكانية الاستعانة بالوسائل الإلكترونية وغير الإلكترونية).
- تحديد عناصر نشر التوعية والتواصل مع الجمهور لنشر السُّبل المتاحة لإشراك أصحاب المصلحة، باستخدام خدمات الاتصال الحكومية، ومواقع التواصل الاجتماعي، وإلخ.
- التأكّد من بذل جهود هادفة تطال الفئات المهمّشة وتلك التي يُخشى أن تتخلّف عن مسيرة التنمية.

3. إعداد الاستعراض الوطني الطوعي:

- مراجعة المواد الواردة وضّمّها إلى الاستعراض، بما تشمل من بيانات وما عداها من تقارير واستعراضات سابقة.
- متابعة العمل مع الزمء في الحكومات/ومقدّمى المعلومات لتأمين المواد الناقصة أو الحصول على تحليل إضافي.
- البتّ في أسماء المشاركين في ورش العمل التحضيرية العالمية والإقليمية.
- إعداد مسودة أولية، بما في ذلك تحديد الثغرات المتبقية، بالتعاون مع الجهات المعنية.
- إعداد مسودة الرسائل الرئيسية (على ألاّ تتجاوز 700 كلمة) للموافقة عليها وإيداعها لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 17 أيار/مايو.

- إجراء مراجعة داخلية للاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك مراقبة جودته، مع إتاحة الوقت لحلّ المسائل التي قد تكون خلافية.
- تحديد وقت لإبداء التعليقات، وتعميم المسودة على المسؤولين الحكوميين المعنيين.
- السماح للجهات المعنية بالتعليق على المسودة، والأخذ بالتعليقات الواردة من سائر الأطراف الفاعلة والجهات المعنية على المستوى الوطني إلى أقصى حدّ ممكن.
- تصحيح الاستعراض، وإخضاعه للترجمة إلى اللغة الإنكليزية، والتصميم والتنسيق الطباعي، إذا كان ذلك مطلوباً/مستحباً.
- إيداع الاستعراض (لدى الوزير، رئيس الوزراء، الحكومة مثلاً) لإقراره والموافقة عليه.
- إرسال النسخة الإلكترونية من الاستعراض إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 14 حزيران/يونيو 2019 .

4. تقديم العرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى:

- ملء استبيان وإعادته إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول نيسان/أبريل – أيار/مايو (يحدّد الموعد النهائي لاحقاً) للاستعلام عن العرض المزمع تقديمه في المنتدى.
- تزويد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمعلومات عن صيغة العرض المفضّلة (جماعي/فردى)، ومقدّم العرض، وتشكيلة الوفد.
- إنتاج مقاطع فيديو أو مواد مرئية أخرى لتقديمها في العرض.
- اختيار الرسائل الرئيسية لتقديم الاستعراض، مع مراعاة الوقت المحدّد لها في تلك السنة.

الدول العربية التي أعدت

تقرير عن الاستعراض الوطني الطوعي

2019	2016-2018
■ الكويت	■ البحرين
■ عُمان	■ مصر
■ العراق	■ الأردن
■ تونس	■ لبنان
■ موريتانيا	■ المغرب
■ الجزائر	■ قطر
	■ السعودية
	■ السودان
	■ الإمارات

المصدر: <https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/>